دور مراكز البحث والعلماء والباحثين العرب في الجدلية المعرفية:

آليات الفشل ومستقبل البحث العلمي في البلاد العربية

عبد الجليل التميمي(*)

المتأمل في صيرورة ومسيرة المنظومة الحضارية العربية يقف اليوم مندهشاً أمام قوة وغزارة التراث الفكري الذي تركه لنا أجدادنا والذي تجاوز الثلاث ملايين مخطوطة، محررة أساساً باللغة العربية ومبثوثة في أهم مكتبات العالم اليوم. أما ما أُحرق منها أو ضاع أو لم يقع بعد اكتشافه لدى الخواص، فحدث عنه ولا حرج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدونة الآثار المعمارية الرائعة والتي ما زالت قائمة، تشهد على نبوغ عباقرة معماريّ هذه الأمة وعلمائها ومفكريها وأدبائها وباحثيها، إذ هو دليل آخر على مدى الأهمية الحضارية لهذا التراث الحضاري والذي يدخل في المنظومة البشرية، إذ لدينا اليوم في الحيز المكاني الأندلسي والمغاربي والمشرقي والآسيوي عموماً، أروع الشواهد الناطقة بذلك.

وللسائل أن يتساءل كيف تسنى لهذه الأمة في الماضي أن تحقق مثل هذه الإنجازات الخالدة في شتى ميادين المعرفة ؟ وهل كان ذلك هبة منحتها لنا العناية الربانية دون تقديم أي جهد مقابل ذلك ؟ أم هو بالفعل حصيلة منطقية لنبوغ العلماء العرب والمسلمين وباحثيهم، وهم الذين كانوا وراء هندسة تحقيق تلك الإنجازات الحضارية والمعرفية التي تمّت بفضل ما توفر لهم من مناخ مشجع، مدّ مجتمع العلم والعلماء

(*) رئيس مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

والباحثين بشحنات الإبداع الحضاري على الدوام وتمتعوا فيه باحترام وتقدير وتشجيع ليس فقط من قبل الأمراء والخلفاء ولكن أيضاً من مختلف شرائح المجتمع ومسيره من أجل تقويم المعرفة وتطويرها في المجتمعات العربية والإسلامية، وحيث كانت المكتبات العامة وكذا الخاصة تشكل أحد الرموز الفاعلة وتبرز كيف أن الكتاب والمكتبات والمعلومات المتنوعة تُعدُّ إحدى مفاخر هذه الأمة في عصور تألقها الفكري والحضاري.

إننا نذهب إلى الاعتقاد بأن حضارتنا لم تكن أبداً هدية من السماء، ولكنها كانت واقعاً وحقيقة صيرورة حتمية لدور مراكز البحث والعلم والتي تعكس مدى تألق العلماء والباحثين والمبدعين المتواصل في هذا التتويج الحضاري، والذي تمّ في مناخ بناء من حرية التعبير والتقدير المطلق للكفاءات والنبوغ والإبداع والأخذ في الحسبان رؤية متكاملة في تلك الإستراتيجية الفاعلة والتي حامت حول محور الاستثمار المعرفي المعطاء الذي منحنا يومئذ الأسبقية في معالجة العديد من الإشكاليات البحثية العالمية.

واليوم، في نفس الوقت الذي تتراءى لنا فيه بانوراما هذه الحضارة بثوابتها ومرتكزاتها وسجل إنجازاتها العديدة، يتبادر إلى الذهن السؤال عن أسباب آليات فشل أمتنا خلال الخمسين سنة الماضية وعجزها عن تحقيق التحول الحضاري المنشود، وما هي الأسباب المباشرة في ذلك ؟ ثم أين هو دور المراكز الجادة والفاعلة والتي تبنّت المخططات والبرمجيات البحثية والواعدة لموقع أمتنا، موقعاً صحيحا في جدلية المساهمة الحقيقية لخدمة شعوبنا في العديد من المستويات. وفي ضوء هذه التساؤلات، سنتناول في هذه الورقة مختلف الأسباب التي حالت إلى اليوم دون الانطلاقة الحقيقية لدور مراكز البحث والجامعات، وكيف تم تهميش العلماء والباحثين العرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا أستثني من ذلك إلا عدد ضئيل جداً من تلك المراكز، وهو أمر يُخجل اليوم كل الباحثين العرب الحقيقيين والمخلصين!

إن متتبع تصريحات المسؤولين الجامعيين عن اهتمام الدول العربية بالبحث العلمي وبالعلماء وما يحظى به الباحثون لديها من عناية واهتمام، والإحصائيات شبه الرسمية حول هذا القطاع، يخرج بانطباع براق وإيجابي جدّاً حول المكانة «اللائقة» التي يتمتع بها الباحثون والعلماء لديها، وحول القوانين تلو القوانين التي سنّوها لإنشاء المراكز وتوفير كل المستلزمات لأداء الواجب البحثي. غير أن الواقع يُترجم عكس ذلك تماماً. ودون أن ندخل في سرد الوضع السلبي للباحثين والعلماء العرب

والصورة البائسة للمراكز البحثية، هذا فضلاً عن الجامعات العربية، يتبادر إلى الذهن التساؤل المحرج الآتي: ما هو موقف الأنظمة السياسية تجاه هذه الشريحة من العلماء والباحثين العرب؟ وهل أدركت دورهم الجوهري في جدلية التنمية؟ ثم هل وفرت لهم المخابر والإمكانيات المادية الضرورية وأنشأت المدن المعرفية؟ وهل عملت على تبني القوانين الملائمة وتعيين الأطر التي تكفل مسيرة مؤسسات المعرفة والبحث العلمي في الوطن العربي ؟

أمام هذه التساؤلات المباشرة، سنعرض هنا بعض الأفكار التي حصّلناها نتيجة مواكبتنا للأوضاع العامة لمسيرة مراكز البحث العلمي في الوطن العربي ومدى الإحباط الإداري والنفسي الذي يعيشه مجتمع العلماء والباحثين أمام دقة وحرج وضعهم العام والذي يستحق أكثر من وقفة تحليلية:

– على الرغم من إعلان دول عربية عدة منذ عشرات السنين منحها قطاع البحث العلمي الأولوية في اهتماماتها واستراتيجيتها المستقبليّة وتوفير كل الظروف المادية واحترام حرية رأي الباحثين وتركها المجال لهم لتناول جميع القضايا والمسائل التي يستوجبها تحركهم البحثي وحرية نشر تلك البحوث، فإن هذه الطموحات الجميلة قد تعثّرت بحكم عوامل عدّة سوف نأتي على ذكرها في إطار هذه المعالجة. كذلك أعلنت أكثر من دولة عربية عزمها على إنشاء فضاءات مدنٍ للعلم والعلماء؛ إلا أنها لم توفق في تحقيق ذلك إلا بالقدر الذي يُرضى كبريائها وشعاراتها البراقة والفضفاضة. أما بعض الدول البترولية في المشرق والمغرب العربيين على حد سواء والتي تمكنت من ذلك، فقد أفرغت تلك المدن من أنشطتها وفعالياتها وهياكلها وبرامجها البحثية، فهاجر الباحثون منها لعدة أسباب، لعلّ أهمها في نظرنا انعدام ممارسة حرية البحث العلمي فيها وسيطرة وتوجيه دواليب الحزب والدولة الرسمية على مشاريعها البحثية، ثم النزعة الحزبية والأميرية التي ترفض منح الباحثين والعلماء الأكفاء والمستقلين فكرياً وسياسياً الثقة اللازمة لقبول نتائج بحوثهم حول القضايا الاجتماعية والسياسية والمعرفية والتي حرم عليهم معالجتها، بل منعوا حتى من معالجة الإشكاليات العديدة التي تمس حياتنا وسلوكنا ومشاعرنا الدينية بصفة خاصة مثل الرقابة الفكرية المسلطة على الباحثين وآليات التعيينات الاعتباطية الشخصية والحزبية والولائية على رأس المؤسسات والجامعات والتي كانت أكبر نكسة حلّت بالمؤسسات والمراكز البحثية والجامعات العربية وما زالت وسوف تبقى تداعياتها السلبية ماثلة أمام جيلنا وحتى الأجيال المقبلة، مع أسفنا العميق لذلك.

والذي يزيد الوضع سوءاً عدم تشجيع المسؤولين العرب فتح ملف المراكز والمؤسسات البحثية الخاصة، ذلك أن العقليّة الإدارية التي ورثناها عن العهد الاستعماري الغربي قضت بعدم السماح مطلقاً بتقنين وتشريع المؤسسات العلمية الخاصة ومنحها صلاحية بناء المعرفة وصنعها وإنجاز المشاريع العلمية الطموحة، وهو ما يُعد خطأ فادحاً وخطيراً جدّاً خاصة في ظلّ العولمة الرهيبة التي أتت على كل المضامين والسياسات التقليديّة التي طبقت في السابق وباءت بالفشل الذريع. ولا مفر لنا البتة من تحرير البحث العلمي من القيود وإيجاد القوانين لإرساء المراكز والمؤسّسات العلمية الخاصة التي يمكن اعتبارها البديل الوحيد والذي لا مفر لنا منه بالنسبة إلى الوطن العربي برمته. لنذكر هنا بمؤسسات علمية في معظم الدول العربية في حالة يرثى لها، حيث لا رقابة علمية ولا إدارية ولا مالية عليها بل على العكس من ذلك، يتم على مرأى ومسمع من مجتمع الباحثين والعلماء الجادين والعاملين التمادي في الإساءة إلى تلك المؤسسات باختيار أسوأ الإداريين الجامعيين الحزبيين والموالين، وهم غير أكفاء تماماً، وليس لديهم سوى استراتيجيّة العلاقات المصلحية أو الانتماء الولائي الظاهري لا المبدئي والعقائدي أو الولاء العشائري والقبلي. وقد لعب المقربون من السلطة السياسية العليا دوراً سلبياً وخطيراً جدّاً في اختيار وتعيين أولئك الإداريين غير الأكفاء تماماً والمتميزين بفراغهم الفكري وضحالة إنتاجهم العلمي وعدم إيمانهم بجدلية التواصل مع مجتمع الباحثين في الوطن العربي أنى كانوا هذا ساهم مباشرة في تهميش المراكز والمؤسسات العلمية ذات المصلحة الوطنية العليا في البلاد العربية، ناهيكم عن تعيين جنرالات في الجيش أو إداريين بيروقراطيين بعيدين عن تلمس ومقاربة وفهم الإشكاليات الدقيقة لوزارات التعليم العالي أو مراكز البحوث العلمية المهمة في البلد الواحد ليتم تكليفهم بالإشراف العلمي عليها ! فأين هي العقلانية في تبني هذه التعيينات ؟ وهل خدمت المصلحة الوطنية العليا للبلاد العربية؟ إنه الاحتقار الكامل والتحدّي الساخر والصارخ والذي يترجم مدى التهميش والإرهاب الإداريين الذي مارسهما عدد من الأنظمة السياسية العربية تجاه المؤسسات العلمية والعلم والعلماء والباحثين بعدم إيلائهم المكانة اللائقة بهم في منظومة التنمية الحقيقية للبلاد العربية، وهو ما يفسّر فشل تلك المؤسّسات البحثية فشلاً ذريعاً وخطيراً جدّاً، وما كان وراء صرف الميزانيات بطريقة بهلوانية وإضاعة الوقت والجهد دون مردود علمي حقيقي. رصدت لمؤسسات ذات التوجه الإقليمي البحت، وذات المردود والإشعاع العلميين المحدودين جدّاً ولدينا أكثر من دليل على هذا الفشل الذي لحق بعددٍ من المؤسسات

العربية وأدى إلى ممارسة سياسة الإخلال المتعمّد واحتقار الباحثين والعلماء الذين يُعدون النخبة المفكّرة والواعية، إذ هي القادرة وحدها على فهم وشرح طبيعة وجوهر كل الاختيارات الظرفية الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تبنتها الأنظمة السياسية العربية قاطبة.

كما تميزت هذه المراكز والمؤسسات البحثية بعدم تكاملها بعضها مع بعض، وعدم تبنيها استراتيجية معرفية تغطى عديد الفضاءات الجغراسياسية الدولية. والسؤال هو: أين هي المراكز العربية المتخصصة في أمور اليابان والصين وآسيا الصغرى وأمريكا اللاتينية وحتى أوروبا الغربية القريبة منا، والتي لم نهتم بأدبها ولغاتها إلا لماماً وتركنا جانباً مدى التفاعلات والاستراتيجيات ومحاور اهتمامها وكيف أنها تُعد مخابر مثالية للتحاليل الاقتصادية والسياسية والإجتماعية تغذّي بانتظام كل وزارات الخارجية الأوروبية والأمريكية؟ أما المراكز والمؤسسات البحثية العربية فإنها تعمل في معزل عن بعضها البعض وتتنافس بطريقة بدائية وطفيلية حول مسائل هامشية تماماً كالتنازع حول أسبقية ترجمة كتاب ما...

نذهب إلى الاعتقاد بأن الواجب يحتم على الدول إعادة تقدير علمائها وباحثيها ومنحهم الأولوية في سلم اهتماماتها وجعلهم يتمتعون بحرية التعبير الأكاديمية المسؤولة والوطنية في مجال تخصّصاتهم المختلفة، أسوة بما حصل لعلمائنا وباحثينا في عصور ازدهار الحضارة العربية الخالدة. إن تقدير العلماء والباحثين واجب الجميع، في وقت ينشغل فيه رؤساء الجمهوريات والأمراء في الوطن العربي باستقبال المئات من لاعبي كرة القدم وتغطية مبارياتهم الكثيرة بمئات الملايين من الدولارات وتلبية مطالبهم الماديّة جزافاً. إنه الزمن الصارخ بالتناقضات والتجاوزات العديدة والتي تتفاعل وتتكاثر يوماً بعد يوم لتجعل من مراكز البحث والباحثين والعلماء عناصر غير مرغوب فيها، ويتم التعامل معهم بحذر شديد ومراقبتهم هاتفياً وملاحقة كتاباتهم وأفكارهم داخلياً وخارجياً. وهذا أمر دالٌ جداً على التهميش الفعلي الذي تمارسه معظم الأنظمة العربية بحجة الدفاع كذباً وبهتاناً، عن المكتسبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حققتها. وهناك عددٌ من المسائل الدقيقة المحرمة والتي يستحيل على الباحثين معالجتها أو حتى إثارتها في هذا الزمن الرديء والذي من أهم سماته تغييب الحقائق والملفات الكبرى وإحراق الأرشيفات الرسمية وكمّ الأفواه وعدم تناول المسائل والقضايا المرتبطة بمجتمعاتها وممارسة الرقابة الذاتية على أوسع نطاق، وهي الرقابة التي أصبحت أخطر الرقابات الممارسة

اليوم على الإطلاق، حتى أن بعض المراكز دُفعت دفعاً إلى إجبار الباحثين على إلغاء فصول كاملة من مؤلفاتهم وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من ستين في المائة من متن الكتاب المعد للنشر ! إنها خسارة حقيقية لو درى الجميع بنتائجها السلبية على مضامين البحث العلمي.

ومن جهة أخرى، نؤكد أن جميع مجتمعات البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين لم تعرف بروز هيئات أو مؤسسات لعلماء وباحثين حقيقيين ومستقلين داخل الوطن العربي ممن كانوا وراء تبني المخطّطات الشاملة والوطنية لوضع فلسفة وأسس انطلاق تنمية البلاد العربية. كما أن هيكل التدريس ومحتواه في الجامعات العربية والقائمين عليه في حال من البؤس والغرق في الروتين غير الخلاق وغير المحفّز لتوليد المعرفة. هذه هي آليات الفشل الذريع وهو الأمر الذي أدى حتماً إلى عدم إنتاج علماء حقيقيين ولا باحثين متميزين في تخصّصاتهم، إلا نادراً جداً وفي بعض الحالات الاستثنائية. وهكذا صار موقع الجامعيين العرب على الخريطة المعرفية الدولية ضعيفاً ومغيباً تماماً. فليس هناك مدارس فكرية تتميز بنظرياتها الأصلية والجديدة وباستقلال رأيها وممارسة حريتها الفكرية في كل القضايا وتوجت مسيرتها البحثية وواكبها مجتمع الباحثين الدوليين باعتبارها مرجعيات أساسية دولية في تخصّصها، بل نلاحظ بكل أسف شديد مدى الغياب الصارخ لموقع العلماء والباحثين العرب في الخريطة المعرفية والبحثية الدولية. والذي يؤكّد هذه الحقيقة المخجلة هو عدم صرف مجتمع العلماء والباحثين الأجانب أدنى عناية أو اهتمام لما ينتجه الباحثون العرب في قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية إلا نادراً جدّا، وهو المجال الوحيد الذي بإمكان المراكز والمؤسسات العربية أن تبرز فيه. وهذا الأمر يفسر العدد القليل جدّا من الدراسات والكتب التي نقلت من العربية إلى اللغات الأجنبية والتي لا تتجاوز بضع عشرات فقط؛ ولا أثير هنا مسألة المؤلفات التي حررها في الأساس الباحثون العرب المقيمون خارج الوطن العربي ببعض اللغات الأجنبية، وهذا بحكم معرفتهم تلك اللغات فقط. وهذا لا يمنحنا أي مؤشر على مكانة العلماء والباحثين العرب اليوم. أما العلوم الصحيحة، فلا أخالني إلا مؤكداً استحالة قيامنا بأي مقاربة أو مقارنة، وما هو موجود الآن هو لذر الرماد في العيون والإدعاء بأننا نضاهي المراكز البحثية علواً وقدراً وإنتاجاً، وهو الأمر الذي يفسر كيف أن مراكز البحث في العلوم الصحيحة لم تؤهل عالماً عربياً واحداً تم اكتشاف نبوغه وقدراته الإبداعية في المخابر العربية المباشرة وليس في المخابر

الأمريكية، كما حصل للعالم الأمريكي ذي الأصول المصرية أحمد زويل الحاصل على جائزة نوبل مثلاً ولا مجال للدعاية والافتخار بأصله المصري بل تكريمه في مصر وبعض المؤسسات والدول العربية هو عين الاتهام الموجه لنفس تلك الأنظمة والتي لم تقم بواجبها تجاه المئات من الباحثين والعلماء العرب والذين لم يلقوا أية عناية واهتمام من طرف دولهم !

كذلك لنشرح الآن طبيعة هذا التسطيح المعرفي والفراغ الفكري ثم اللامبالاة والخوف القاتل الذي أصبح يهدّد المراكز والمؤسسات البحثية وبالتالي مجتمع الباحثين والعلماء من هذه الظاهرة الجديدة والقاضية بإعطاء الصلاحية القانونية لمنح درجة الدكتوراه لمن هب ودبّ على مستوى الكليات المختلفة والتي لم تكتسب شيئاً من صناعة العلم والبحث. أصبح المئات بل الآلاف من حاملي درجة الدكتوراه العرب يصولون ويجولون ولا يهمهم إلا الكسب والربح بهذه الألقاب التي وجدت رواجاً في الفضاء الجامعي المشرقي بصفة خاصة. كما وجدوا لدى سماسرة المعلومات تشجيعاً كبيراً لكسب هذه الألقاب، بحيث أصبح من النادر جدّاً وجود جامعيين ذوي بنية فكرية متينة ومؤمنة بدورها ورسالتها الحضارية لتقاوم خطط المئات من الشركات النكرة التي تدعي خدمة العلم والعلماء والباحثين العرب. والأشنع من ذلك اليوم هو تساهل الجامعات الأورو-أمريكية، وجامعات ما عرف بالمعسكر الشرقي سابقا، في منح درجة الماجستير والدكتوراه للطلبة العرب الموفدين إليها. فقد خرّجت الآلاف وكانوا نكسة شديدة حلت بهيكلية المراكز والجامعات العربية وقضت تماماً على سمعتها المتواضعة جدّاً، بعدما كانت محل تقدير نسبي في النصف الأول من القرن العشرين وفي بعض فضاءاتها الجامعية العربية.

كل هذه الأسباب دفعت السلطات الجامعية إلى ترك الحبل على الغارب وعدم الأخذ في الاعتبار الشريحة الجامعية الجادّة والمؤمنة لتقوم بدورها الطلائعي في جدلية ترسيخ القيم البحثية الأساسية وتأمين حرية التعبير لتدريس جامعي متطور ومواكب لآخر المستجدات والمعلومات الفاعلة في سيرورة المعرفة والبحث العلمي، بل أن الذي نلاحظه هو أن عدداً كبيراً جدّاً من الجامعيين والباحثين قد استوعبتهم واشترتهم السلطات السياسية، مقابل صمتهم الرهيب أمام التجاوزات التي يتعرّض لها مجتمع الباحثين والعلماء العرب، ودون أن يكلفوا أنفسهم عناء الدفاع عن أبسط المقومات لأمهات القضايا. وعليه، فإن النتيجة الحتمية هي إقصاء آلي لدور المراكز

البحثية ولمجتمع الباحثين والعلماء، إلا بعض المحظوظين سياسياً وحزبياً وولائياً وهم عدد قليل جدّاً. وإن الذي يؤكد هذا الأمر هو عدم وجود فضاءات للحوار المنتظم بين الباحثين أنفسهم وبين السلطات السياسية التي رفضت دوماً الأخذ في الاعتبار آراء وتحاليل ومواقف الباحثين المستقلين تجاه عديد القضايا «المحرم» معالجتها رسمياً. وهو أمر في غاية الدلالة يترجم وجود مستويين متقابلين تماماً استحال معه وجود أرضية تكامل وتفاهم بينهما وأبرزت مدى القطيعة بينهما على مدى النصف الثاني من القرن العشرين !

لا نريد أن نطيل في تحليل وضع آليات فشل المراكز البحثية، فهذا أمر مخجل حقاً أوصلتنا إليه إرهاصات تلك العينات الاعتباطية التي خدمت فقط مصالح بعض الأشخاص دون الأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية العليا. كما نثير هنا جانباً آخر من هذه الإشكالية التحقيرية لمجتمع الباحثين والعلماء في الوطن العربي، وهي المتعلقة أساساً بالظروف المادية البائسة التي يعيشها الباحث العربي في معظم البلاد العربية غير البترولية. فمعاشاتهم مزرية حقاً ولا تمكّنهم إطلاقاً من التركيز على مشاغل واهتمامات المعرفة والبحث العلمي. وقد مُنعوا قصراً من المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية، إلا نادراً، وتطاولت عليهم الإدارات البيروقراطية القاتلة عندما يضطرون إلى أخذ الموافقة للمشاركة في مؤتمر عادي، ويتطلب ذلك عشرات الإمضاءات من الإداريين، وهي الإمضاءات التي تستغرق شهرين أو ثلاثة. وهذا إلى درجة بث الرعب واليأس فيهم وإحباطهم تماماً وهو ما يبرر مدى الضرر الفادح الذي يمارسه ذوو النفوذ والسلطة لتقزيم فئة الباحثين والعلماء في عدد كبير من جامعاتنا ومراكزنا والتي أصبحت عبارة عن ثكنات للانكشاريين تدار بيد من حديد، في حين كان الواجب منحها الأوليّة والصدارة في الاهتمام بها، ومدها بكل التسهيلات الضرورية لأداء واجباتها البحثية والمعرفية. وقد ذهب الأمر ببعض وزراء التعليم العالي العرب إلى التهديد بغلق الجامعات ومراكز البحث وتركيع الباحثين والأساتذة الذين طالبوا ببعض الحقوق المادية البسيطة جداً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف السبيل للخروج من هذه الوضعية الحزينة جدّاً، والتي إذا تواصلت في مطلع هذه الألفية الثالثة فلسوف تكون لها نتائج وخيمة جدّا أمام المتغيّرات الرهيبة التي تعرفها منابر ومخابر المعرفة الدولية، ذلك أن العمل على تغيير هذه الأوضاع مسؤولية الجميع، جامعيين ومسؤولين وإداريين، وهو ما يستوجب:

– وجود معايير وقيم وثوابت وميثاق شرف يحدّد المهام العليا للمراكز البحثية والجامعات والباحث والعالم وواجبات الجميع، وكذا واجبات الدولة تجاه المراكز والمؤسسات ومجتمع العلماء والباحثين من إتاحة المناخ البحثي الحقيقي في ظل حريّة التعبير الأكاديمية المطلقة والمسؤولة، ثم العمل على توفير الظروف الماديّة ليكون للباحثين الأصيلين والعاملين موقعاً صحيحاً وسليماً وفاعلاً.

– السعي إلى إرساء حوار بين مجتمع الباحثين والسلطات الجامعية وإقناع الطرفين بحتمية ذلك. كما على الباحثين التخلّي عن مركب الاستعلاء والغرور والتحدّي، وعلى السلطات السياسية والجامعية الأخذ في الاعتبار عدداً من الثوابت والقيم الأساسية لدعم الباحثين والعلماء بعيداً عن سياسة الإقصاء والتهميش المتعمّد، إذ هناك بون شاسع بين المخطّطات الحكومية وواقع البحث الفعلي، وهو ما أضاع فرص التنسيق والتشاور بين الطرفين.

– إننا ننادي بتبني استراتيجية جديدة لتطوير آليات البحث العلمي والمعرفة، حتى يؤدّي الباحثون والعلماء دوراً جديداً اليوم يتلاءم مع طبيعة التحدّيات الحضارية الخطيرة جدّاً والتي نواجهها اليوم وسوف نواجهها بحدّة أشدّ، ولن يتمكنوا من ذلك إلا بعد أن يضعوا أنفسهم في مواقع المسؤولية الحضارية. وواجب السلطات السياسية من جهة أخرى العمل على إحلالهم موقعاً جديداً يستجيب لكفاءاتهم وقدراتهم الإبداعيّة حتى يساهموا بحق في جدليّة التنمية الشاملة للوطن العربي.

– وفي هذا الإطار، أو ليس الأجدر بالدول العربية، غنيها وفقيرها على حد سواء، السعي إلى إرساء هيئات عليا تتجاوز مرحلة الفشل الذريع الذي سجلته المراكز والمنظمات العديدة والمهتمّة بالمعرفة والثقافة والعلوم منذ أكثر من ثلاثين سنة، بحيث تكون وظيفة هذه الهيئات العلمية العليا الأساسية تقديم الخبرة الفنية لمختلف المؤسّسات القائمة أو تلك التي يراد إنشاؤها الآن ؟ ذلك أن أثرياء الوطن العربي اكتشفوا فجأة، كيف أن الاهتمام بالمخطوطات والثقافة والتراث والمعرفة والآداب عموماً، يمكن وحده أن يخلّد أسماءهم في سجل التاريخ. وهو ما برّر الآن إنشاء عشرات المراكز والمؤسسات التي يُديرها إداريون انتدبوا دون الأخذ في الاعتبار مؤهلاتهم الفكرية أو التخطيطيّة. وعليه فإن من أهم وظائف هذه الهيئات العلمية العليا هو العمل على مساعدة المؤسّسات الجادّة وإقناعها بجدوى التخصّص دون التضارب مع بقيّة المراكز والمؤسّسات المشابهة ثم انتداب الكفاءات العربية

المحلية وكذا المهاجرة احتراماً للعلم والعلماء في مختلف الميادين، ومحاربة هذا التوجّه العام الجديد المتسم بغلبة التيار الإقليمي الضيّق التفكير والأفق وصرف المبالغ الضخمة مقابل مجلّة أقل من متواضعة علمياً ومعرفياً أو مجلات فوضوية أخرى دون أي محتوى معرفي أصيل، هي واجهة برّاقة وتشريفاتية فقط، ومجلات استهلاكية محلية. هل درى القائمون على هذه المؤسسات أنهم أساءوا حقا إلى جوهر العلم والعلماء العرب، وأن بطانة المستشارين في كل البلاد العربية قد غيّبوا الحقائق الساطعة وضللوا رؤساءهم وأمراءهم المتنفذين، وهو الأمر الذي يفسر مدى التعتيم المتواصل لمجتمع الباحثين والعلماء في البلاد العربية.

وختاماً، إن مستقبل الأمة العربية يتوقف على ما نولي المراكز العلمية ومجتمع العلماء والباحثين من اهتمام ورعاية، إلى جانب توفير مناخ حرية التعبير الأكاديمية المسؤولة ليُحلّوا أمتهم في جدلية التأطير المعرفي الدولي والذي لم يعد يرضى بأشباه العلماء والباحثين والمتطاولين على العلم والعلماء وما أكثرهم اليوم في البلاد العربية. إن ما نحتاجه حقاً هو مؤسسات ومراكز متخصصة تكون المرجعية الثابتة والمعترف بها عربياً ودولياً وتوفير كل الضمانات لتؤدى دورها في تغذية مجتمعات الباحثين العرب بما توفق فيه من ترجمة الإنتاج الفكري العربي على قلته الجيدة بعدة لغات. وفي نفس الوقت، يجب أن تسعى تلك المراكز والمؤسسات إلى تعزيز حياتنا البحثية بكل ما هو جدير وهام من خلال تعريب العشرات من أمهات الكتب التي أحدثت وتحدث تحولات هامة غيرت مسارات وتوجهات المعرفة وسبلها ومناهجها، وتلك هي أسمى الرسالات الحضارية المنوطة بمراكزنا ومؤسساتنا في المستقبل.